مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014م(*)

د/ ياسر حسن الصلوي
أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية الآداب بجامعة تعز- اليمن
yaseralslwi2015@gmial.com

*) تاريخ تسليم البحث 15/8/2022 تاريخ قبوله للنشر 27/10/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014م

د/ ياسر حسن الصلوي
أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية الآداب بجامعة تعز، اليمن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014م، استخدمت الدراسة المنهجين: التاريخي، والوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج، أهمها: أن الحرب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها اليمن منذ نهاية العام 2014م وحتى الوقت الراهن؛ أدت إلى انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية بين عامي 2015م و2019م، وتراجع ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية خلال المدة نفسها، وقد تمثلت أبرز تأثيراتها في مجال الصحة بزيادة تفشي الأمراض، وعودة ظهور بعض الأوبئة، وزيادة وفيات الأطفال والأمهات، وانعدام الأمن الغذائي، وتفاقم مشكلة سوء التغذية، وعدم تمكن نسبة كبيرة من السكان من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتمثلت أبرز تأثيرات الحرب في مجال التعليم بالحرمان من التعليم، وصعوبة الالتحاق به لاسيما الأطفال، والحد من الطلب على التعليم، ونقص الخدمات التعليمية، وتراجع مستوى جودتها، كما ضاعفت الحرب مستويات الفقر، وفاقمت مشكلة عدم المساواة في الدخل، وسيؤدي استمرارها إلى استمرار انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى، ومن ثم المزيد من خسارة اليمن للمنجزات التنموية التي كانت قد تحققت خلال العقود السابقة على محدوديتها.

الكلمات المفتاحية: الحرب، الحرب الأهلية، الاستقرار السياسي، مؤشرات، التنمية البشرية.

The Impact of the Civil War and Political Instability in Yemen on Post-2014 Human Development Indicators

Dr. Yaser Hasan Al-Selwi
Assistant Professor of Political Sociology
Sociology Department, Faculty of Arts
Taiz University, Yemen

Abstract

The present study aims at identifying the effects of the civil war and political unrest in Yemen on human development indicators post-2014. The study follows both the historical and the descriptive analytical approaches. Most prominently, the study has found that the civil war and political instability that Yemen has been witnessing since late 2014 led to a decline not only in the value of human development indicator over the period 2015–2019, but also to a decline in Yemen's ranking in human development index. The most noteworthy effects are on public health: there have been increasing outbreaks of diseases, a resurgence of some epidemics, an increase in death rates, especially amongst children and mothers, lack of food security, an increase in the rates of malnutrition, and basic health services are not accessible to the general population. The effects of the civil war in Yemen could be also manifestly felt on education. The war has deprived a great number of citizens, especially children of access to education; children quickly become frustrated and lose interest in receiving education. There is a notable decline in educational services and quality level. The war doubled the problem of poverty as it increased inequality of incomes. No doubt, in the event these problems mentioned above continue. There will be a continued decline in the value of human development indicator and in other indicators as well.

Keywords: War, Civil War, Political Stability, Indicators, Human Development.

المقدمة:

يحتل موضوع التنمية البشرية ومؤشراتها أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر، فقد اكتسبت التنمية البشرية أهميتها المتزايدة منذ العقد الأخير من القرن الفارط وحتى الوقت الراهن؛ لأنها تعبر عن الوجه الإنساني للتنمية والسياسات الاقتصادية التي يمكن قياسها والتعرف على واقعها في أي بلد من البلدان؛ وذلك عبر مؤشر التنمية البشرية بوصفه مقياسا عالميا للتنمية البشرية، علاوة على جملة من المؤشرات الأخرى المرتبطة بأبعادها ومجالاتها المختلفة.

ولما كان تحقيق تقدم في مؤشرات التنمية البشرية من أولويات السياسات التنموية في أي بلد من البلدان؛ فإن تحقيق مثل هذا التقدم يتأثر حتمًا بمجمل الظروف الاجتماعية، لاسيما السياسية منها، إذ كلما تمتع المجتمع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي والمجتمعي؛ أسهم ذلك في توافر السياق الملائم لتحقيق تقدم ملموس في هذه المؤشرات، والعكس صحيح، ففي الدول والمجتمعات التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة الحروب والصراعات السياسية والاجتماعية التي تمثل الحروب الأهلية أعلى مظاهرها؛ تؤثر هذه الأمور سلبا في مستوى الأداء وتحقيق تقدم معتبر في هذه المؤشرات، إن لم يؤد إلى تراجعها.

وتشهد اليمن منذ نهاية العام 2014 ومطلع العام 2015م حربا أهلية وتدخلًا عسكريًّا وسياسيًّا خارجيًّا كثيفًا وغير مسبوق في الشأن اليمني، وحالة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق أن شهدتها أو مرت بها البلاد منذ مطلع سبعينات القرن الفارط؛ إذ اتسمت المرحلة الحالية بحدة استخدام العنف والصراع المسلح المستمر منذ ثمان سنوات ولا يزال – بوصفه وسيلة لإدارة الصراع السياسي والاجتماعي بين الأطراف المتحاربة بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي كان يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة مثل هذا الصراع– واشتدت معه حالة عدم الاستقرار السياسي في الواقع السياسي اليمني المعاصر.

لقد أفضت الحرب إلى شبه انهيار للدولة المركزية في اليمن، وقوضت مؤسساتها وأجهزتها التي اتسمت بالضعف أصلا قبل الحرب، بما لم يعد يسمح لها بأداء وظائفها، وقسم البلد إلى أكثر من سلطة ومناطق سيطرة ونفوذ، وتوقفت عملية التنمية، وتراجعت الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتراجعت معها جل المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية، وأنتجت معاناة وأزمات متعددة الأبعاد انعكست تأثيراتها الكارثية على مجمل مناحي حياة المواطنين اليمنيين.

تتكون الدراسة الحالية من ستة محاور أساسية، تناول المحور الأول الإطار العام للدراسة، متضمنا مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وأهميتها، وحدودها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، فيما تناول المحور الثاني الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وركز المحور الثالث على السياق السياسي لنشوب الحرب الحالية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن، أما المحور الرابع فتناول اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في اليمن قبل العام 2015م وبعده، وتناول المحور الخامس تأثير الحرب في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والفقر بعد العام 2014م، وتوقف المحور السادس عند النتائج والتوصيات.

أولًا: الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

شهدت اليمن منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة تحسنا ملحوظا وارتفاعا نسبيا في بعض مؤشرات التنمية البشرية؛ إلا إن هذه المكاسب التنموية التي كانت قد تحققت بشكل محدود كانت قد بدأت تشهد تراجعا بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي عانت منها البلاد في العام 2011م والأعوام التالية، ليزداد تراجعها بصورة أكبر مع انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية والتدخل العسكري الخارجي منذ نهاية العام 2014م ومطلع العام 2015م، ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تساؤل رئيس مؤداه: ما تأثير الحرب الأهلية الحالية وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده اليمن في مؤشرات التنمية البشرية بعد العام 2014م؟.

ومن هذه الإشكالية البحثية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تنبثق منها من قبيل:

- ما طبيعة السياق السياسي للحرب الحالية المستمرة في اليمن منذ نهاية العام 2014م وحتى الوقت الراهن (2022م)؟ وما اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في اليمن قبل العام 2014م وبعده؟ وما تأثير الحرب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والفقر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية بعد العام 2014م من خلال الآتي:

- التعرف على السياق السياسي للحرب الأهلية الحالية وحالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن.
- التعرف على اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في اليمن قبل العام 2015م وبعده.
- التعرف على تأثير الحرب في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والفقر بعد العام 2014م.
- تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن يسهم الأخذ بها في الحد من تأثير الحرب وعدم الاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على واحدة من أهم وأبرز المشكلات التي تواجهها اليمن في الوقت الراهن، وهي مشكلة الحرب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي وتأثيرها في المتغيرات الإنمائية متمثلة بمؤشرات التنمية البشرية، كأحد أبرز النتائج غير المباشرة (غير المنظورة) للحرب، ومن ثم المساهمة في سد الفجوة العلمية عن تأثيرات الحرب في المجتمع اليمني، كما أن الموضوع الذي تتعرض له الدراسة يندرج ضمن الموضوعات التي ترمي إلى تشخيص الأزمات التي تعاني منها الدولة في اليمن وعلاقتها بالتنمية، علاوة على إمكانية الاستفادة من نتائجها وتوصياتها لدى الجهات المعنية والمهتمة بمعالجة آثار الحرب في اليمن.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة بين عامي 2015م-2022م، فيما تمثل الحد الموضوعي بموضوع الحرب وعدم الاستقرار السياسي الذي يمثل موضوعا مشتركًا بين فرعين من فروع علم الاجتماع هما: علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع التنموي، فيما تمثلت الحدود المكانية في (الجمهورية اليمنية).

منهجية الدراسة:

تتوسل الدراسة الحالية في تناول مشكلتها والإجابة على تساؤلاتها بالمنهج التاريخي لتتبع التطورات والأحداث التي شكلت السياق السياسي لنشوب الحرب الحالية في اليمن، والمنهج الوصفي التحليلي لتناول تأثير الحرب في مؤشرات التنمية البشرية في اليمن بعد العام 2014م، بتجميع عناصر الدراسة وشرحها عبر المسح المكتبي لمجموعة من الكتب والتقارير ومواقع الإنترنت وغيرها من المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

راجع الباحث عددًا من الدراسات التي تناولت تأثير الحرب وعدم الاستقرار السياسي في التنمية، وخصوصا التنمية البشرية، منها:

- دراسة السرحان (2015) بعنوان: أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003م، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في العراق قبل وبعد التغيير السياسي الذي شهده العراق في العام 2003م، وانعكاسات ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية، وأظهرت نتائج الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في الوضع الاقتصادي للدولة ومن ثم في اتجاهات التنمية الاقتصادية التي تمثل بدورها العمود الفقري والعنصر الأساس لتحقيق التنمية البشرية، علاوة على أن عدم الاستقرار السياسي يحد من حرية الأفراد ومن خياراتهم، الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية البشرية التي محورها الرئيس توسيع خيارات الناس.
- دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا 2015م) بعنوان: "النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين النزاعات والتنمية في المنطقة العربية، وتمثلت أبرز النتائج التي خلصت إليها في أن النزاعات في البلدان تلحق أضرارا جسيمة بصحة المواطنين ورفاهيتهم، وتقوض النمو الاقتصادي، والنظم السياسية، وحقوق الإنسان، كما تزيد من خطر تجدد النزاعات، وأن تأثيرات النزاعات العربية في التنمية سلبية جدا على كافة المجالات الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية.
- دراسة، الموسوي، الموسوي، بخيت (2017) بعنوان: أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، هدفت الدراسة إلى تشخيص قضية عدم الاستقرار السياسي وأثره الاقتصادي في العملية التنموية في العراق، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن من أبرز الآثار المترتبة على دخول العراق في سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية وقوعه في فخ التدمير شبه الكامل للبنى التحتية، واختلال الهيكل الإنتاجي، وظهور معدلات عالية من البطالة، وتفشي ظاهرة الفقر بين أفراد المجتمع، واستفحال الفساد الإداري والمالي بكافة أشكاله في مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى ضعف المرتكزات الاقتصادية الأساسية لأية عملية تنموية ناجحة.

- دراسة السعد ومصطفى (2017) بعنوان: مؤشرات التنمية البشرية في سوريا قبل الثورة وما بعدها، هدفت الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأربعة للتنمية البشرية في سورية، متمثلة باكتساب المعرفة، والمهارات المكتسبة وإكسابها، والعيش حياة مديدة وصحية ولائقة، والتمتع بحقوق الإنسان إلى الحد الأقصى الممكن، وذلك بين مرحلتين، ما قبل الثورة 2011م وما بعدها، وأظهرت نتائج الدراسة أن الثورة السورية كشفت حقيقة الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالتنمية وزيفها، وكيف جرت التضحية بـ(منجزات) التنمية لحساب بقاء السلطة، وأن القراءة المتأنية لمؤشرات التنمية يظهر أن واحدًا من أهم مسببات الغضب الشعبي في سوريا هو الاحتياج إلى الحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والعيش بكرامة، كما يفسر العلاقة المشوهة بين المتغير السياسي والتنموي.
- دراسة مويار، حنا، بول، ميبس (2019أ) بعنوان: "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن"، هدفت الدراسة إلى فهم تأثير النزاع في اليمن عبر المسارات المتعددة للتنمية البشرية بوضع أربعة سيناريوهات بديلة لتقدير تأثر الحرب في التنمية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الحرب المستمرة في اليمن منذ العام 2015م حتى وقت إجراء الدراسة؛ أدت إلى خفض وتيرة التنمية، وترتبت عليها آثار مدمرة قريبة وبعيدة المدى، ما يجعلها واحدة من أكثر الحروب والنزاعات تدميرًا منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أعاقت التنمية البشرية لمدة 21 سنة، وفي حال انتهت في العام 2022م ستتراجع التنمية 26 سنة، أما إذا استمرت الحرب حتى العام 2030م فسيزاد التراجع إلى ما يقارب أربعة عقود.
- دراسة مويار، حنا، بول، ميبس (2019م ب)، بعنوان: "تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى تقييم آثار الصراع في اليمن في أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة هي: القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير العمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والحد من أوجه عدم المساواة (أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 8، 10)، وأظهرت نتائج الدراسة أن تصاعد حدة الصراع في اليمن منذ العام 2015م غيَّر مسار التنمية تغييرا جذريا، وألحق بالبلاد أضرارا جسيمة؛ فقد ألقت الحرب بملايين اليمنيين في هاوية الفقر والجوع، ودمرت اقتصاد البلد، وتركت كثيرين دون عمل منتظم أو راتب ثابت، وجعلت اليمن إحدى أعلى دول العالم في انعدام المساواة، كما أن هذا الصراع مسؤول عن معاناة الملايين من الأطفال ووفاة كثير منهم جراء تقهقر عجلة التنمية البشرية إلى الوراء، والانتكاسة في التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية؛ يمكن القول: إن الدراسات السابقة أكدت أن حالة عدم الاستقرار السياسي واستخدام العنف وسيلة لإدارة الصراعات الاجتماعية بعيدا عن المؤسسات السياسية والدستورية أمر يؤثر في توسيع خيارات الناس التي تشكل المحور الرئيس للتنمية البشرية، وأن الحروب الداخلية والخارجية تلحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وبصحة المواطنين ورفاهيتهم، وتزيد من معدلات الفقر، وتؤثر بدرجة أساسية في انعدام المساواة، وزيادة معاناة الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة والطفل وعلى حقوق الإنسان بصورة عامة.

كما اتفقت هذه الدراسات على أن الحروب وحالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تغييرات جذرية في مسارات التنمية في البلدان التي تشهد حروبا ونزاعات مسلحة، فهي تؤدي إلى خفض وتيرة التنمية البشرية والقضاء على المنجزات التنموية، ولها آثار بعيدة المدى؛ إذ تتسبب في إعاقة التنمية وتراجعها لسنوات، وتعد دراستا: مويار، حناء، بول، ميس حول تقييم تأثير الحرب في التنمية باليمن، وتقييم تأثير الصراع اليمني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أقرب الدراسات إلى الدراسة الحالية كونهما تناولتا أثر الحرب في التنمية في اليمن، وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة في الخلفية النظرية للدراسة وفي اختيار منهجها.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

تستوجب علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص المحور الأول في الدراسة للإطار المفاهيمي النظري للدراسة وذلك من أجل فهم متغيراتها وتفسير ترابطها.

1- الحرب: تعريفها وأنواعها وتصنيفاتها:

الحرب ظاهرة إنسانية متأصلة في التاريخ البشري، فهي نشاط يمارسه البشر فيما بينهم منذ القدم (بوتول، 1981، ص19)، وهي ظاهرة اجتماعية "مستمرة، لم يستطع التفكير، أو التعقل، أو الحكمة القضاء عليها؛ وذلك لأن أسبابها والدوافع التي تدعو إليها تتنوع وتتجدد مع تطور الحياة ذاتها وتجددها المستمر" (سلطان، الشربياصي، 1978، ص 154)، كما أنها تمثل في الآن نفسه العنف البشري في أكثر أشكاله كثافة وأكثر صوره ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية والمحلية؛ إذ تمثل المرحلة الأعلى من مراحل العنف (بوتول، 1981، ص19)، ولذلك كله فهي أبشع ما يمكن أن تواجهه المجتمعات، فنهايتها لا تعني أبدا نهاية مآسيها وآثارها التي تشمل عددًا غير محدود من السنوات والأجيال؛ وذلك لأنها تسمح باقتراف كل أنواع الجرائم بلا حدود (خير الدين، 2014، ص31).

تعريف الحرب، والحرب الأهلية:

تشير الدلالة المعجمية لكلمة (حَرْب) إلى "قتال ونزال بين فئتين، عكسه سِلْم" (عمر، 2008، ص464)، وورد في لسان العرب أن الحرب: "نقيض السلم" (ابن منظور، د.ت، ص302 مادة حرب). أما في الاصطلاح فالحرب تعني: أن يقتتل طرفان أو أكثر في مرحلة معينة من التاريخ، وفي بقعة معينة من الجغرافيا قتالا ناجزا يعرفه العالم وتشهده أكثر من قوة (الجميل، 2007، ص 8).

وثمة تعريفات أخرى عديدة للحرب، منها تعريف كارل فون كلوزفيتز Clausewitz الذي يعرفها بقوله: "الحرب عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا" (الجميل 2007، ص13)، أما غاستون بوتول (Gaston Boutoule) فيعرفها بأنها: "صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة"، ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ إنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراعًا أو تبادل تهديدات" (بوتول، 1983، ص48، 49).

وإذا كانت الحرب بمفهومها العام تشير إلى وقوعها في الغالب بين الدول –دولتين أو وحدتين سياسيتين فأكثر– فإن مفهوم الحرب الأهلية Civil war يشير إلى النزاع الذي ينشأ بين أكثر من طرف داخل حدود أراضي الدولة نفسها، وتختلف أشكال هذه الحرب تبعا لدوافعها.

ومن التعريفات المهمة التي طرحت لمفهوم الحرب الأهلية خلال الحرب الباردة؛ تعريف (روبن هيام) الذي ينظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها "الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم على أوسع نطاق داخل المجتمع، بهدف تحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة، سواء بهدف الإطاحة بهذه الحكومة، أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها"؛ إذ يركز هذا التعريف على الحرب الأهلية بوصفها أحد أشكال الصراع المسلح الداخلي في المجتمع الواحد، وهو صراع يقع خارج نطاق القانون المعمول به في الدولة، ويأخذ شكل العنف المسلح المنظم عسكريا وسياسيا، ويهدف إلى تحدي سلطة الحكومة، وبذلك يكون هذا التعريف قد ميز بين الحرب الأهلية وغيرها من أشكال الصراع الداخلي الذي يتسم بالعشوائية وعدم التنظيم (محمود، 2001، ص 20).

كما يذهب تعريف آخر إلى أن الحرب الأهلية، هي: "ذلك الصراع المسلح الذي يقع في أراضي دولة واحدة بين فريقين يسعى أحدهما إلى استلام السلطة في الدولة أو في قسم من إقليمها، بينما يعمل الآخر على الحفاظ على مكتسباته السابقة" (كاخيا، 2003، ص4).

ويتبين من التعريفات السابقة أن استخدام العنف يمثل السمة الرئيسية لهذه الحروب؛ إذ تقوم جماعة ما داخل المجتمع باستخدام العنف المسلح ضد جماعات أخرى داخل الدولة بهدف الانفصال أو تحقيق مطالب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية داخل تلك الدولة.

ويتبنى الباحث التعريف الذي يتوافق مع الحرب الأهلية في اليمن موضوع الدراسة، وهو أن الحرب الأهلية "شكل من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية؛ من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشمل هذه الصراع أعمال عنف مسلح واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها" (محمود، 2000، ص13).

أما فيما يتعلق بأنواع الحروب وتصنيفاتها؛ فالحروب ظاهرة متعددة الوجوه، وهي تصنف وفقا لاعتبارات عديدة منها: حسب غاياتها السياسية؛ فتكون حروبًا عادلة وحروبًا عدوانية، وحسب وسائط خوضها؛ فتكون حربا بالوسائط التقليدية، وحربا نووية، وحسب مستواها؛ فتكون حربا عالمية بين الأحلاف، وحربا محلية أو محدودة، وحسب مدتها؛ فتكون حربا طويلة، أو حربا خاطفة، وحسب القوى المتصارعة فيها؛ فتكون بين الدول، وحربا أهلية...إلخ، وثمة أيضًا أنواع ثلاثة من الحروب: فهي إما "دولية" وذلك حين تنشب بين دولتين أو أكثر، تتمتعان بمستوى حضاري واحد، وإما "استعمارية" حين تنشب بين أمتين بينهما تباين حضاري واسع، وإما "أهلية" حين تنشب بين فريقين داخل دولة أو أمة ما، أو بين مجموعة ثائرة أو متمردة وحكومة رسمية. (كاخيا، 2003، ص2-10).

2- عدم الاستقرار السياسي: تعريفه ومؤشراته:

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة التي لم تأخذ حقها من الاهتمام الأكاديمي إلا بعد النصف الثاني من القرن الفارط، حيث ظهرت الدول الحديثة الاستقلال في العالم النامي، وظهرت معها إشكالات وأزمات عدم الاستقرار السياسي؛ حتى غدت هذه الظاهرة من أكثر الظواهر السياسية شيوعا في هذه البلدان.

تعريف "عدم الاستقرار السياسي":

تشير الدلالة المعجمية لكلمة عَدِمَ إلى أن "العَدَم": ضدُّ الوُجُودِ، فهو نفي شيء من شأنه أن يوجد، وهي كلمة تسبق المصدر فتؤدّي معنًى مضادًّا لمعناه عدم الحضور/ الوجود: الغياب (عمر2008، ص1470)، أما الدلالة المعجمية لكلمة "استقرار" فتشير إلى الثبوت والسكون، ومنه الاستقرار في المكان: أي الثبات فيه، فيقال: استقرَّ في المكان: تمكّن فيه وسكن (عمر، 2008، عمر، ص1795)، وقد اصطلح على معنى الاستقرار في العلوم الاجتماعية بأنه "ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من داخل المجتمع أو من خارجه بتغيير النسق بما يفقده توازنه فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار التي كان عليها إلى حالة من عدم الاستقرار" (يحيى، البليش، بن هادية، 1997، ص320)، ومن ثم فإن عدم الاستقرار يشير إلى عدم الثبات أو غياب الثبات وإلى التغيُر والتحول في الوضع الاجتماعي، وتتغير دلالات المفهوم تبعا للمجال المتداول فيه؛ فيكتسب دلالته الاستعمالية الخاصة منه، فنقول: عدم الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي...إلخ.

ولأن مفهوم عدم الاستقرار السياسي بطبيعته مفهوم حركي تتنازعه كثير من الآراء، فسنكتفي في هذا المقام بالتناول المقتضب لأهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، منها تعريفه بأنه: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى" (حسن، 1996، ص142)، فالعنف -بحسب هذا التعريف- إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره، كما يعرف بأنه: "إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه، أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم، وتفجر العنف السياسي، وفقدان مؤسسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام" (السيد، 2015). ووفقا لهذا التعريف؛ فإن حالة عدم الاستقرار السياسي ليست عمليةً فجائية الحدوث، وإنما هي عملية تراكمية، ذات مؤشرات وتأثيرات قابلة للتفاقم.

كما يعرف أيضا بأنه: "استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى أساليب غير دستورية في حل الصراعات، وعدم قدرة المؤسسات في النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة السياسية الداخلية والخارجية" (الحالمي، 2009، ص40).

بناء على ما سبق؛ يمكن تعريف "عدم الاستقرار السياسي" بأنه: وضع معين يتعرض له النظام السياسي، يتسم بتآكل شرعيته، وانهيار أطره المؤسسية، وعدم قدرتها على إدارة الصراعات المجتمعية والسيطرة عليها والتحكم فيها، والعجز عن الاستجابة للمطالب النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية، وحلول العنف واستخدامه وسيلة بديلة لتغيير الأشخاص أو السياسيات أو الوصول إلى السلطة عوضا عن اتباع الطرق القانونية والشرعية للتغيير السياسي.

أما ما يتعلق بمؤشرات عدم الاستقرار السياسي – وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين الدارسين حول مؤشرات عدم الاستقرار نظرا لتعدد مؤشراته وطرق قياسه– فسنحاول رصد أهمها اعتمادا على رؤية أحد الباحثين وهي تتمثل في: وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية وإثنية، مع غياب رؤية إستراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي، وعدم قيام شرعية للنظام السياسي، وعدم رضا المحكومين به، وضعف النظام السياسي، وعدم قدرته على حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المحتملة، وعدم استقرار الحكومة بسبب حدوث التغييرات السريعة للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة، وعدم الاستقرار البرلماني بسبب حل البرلمان قبل انتهاء عهدته الانتخابية، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة، وتفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع، وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار، وفشل السياسات الاقتصادية المنتهجة بسبب عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية، وانتفاء وجود آليات للتداول السلمي للسلطة السياسية، وعدم وجود استقرار إيديولوجي؛ وذلك بسبب الانتقال الإيديولوجي الفجائي، وكثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية (الشاهر،2021). تلك هي أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، مع ملاحظة أن المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف آلية لإدارة الصراع الاجتماعي.

3- التنمية البشرية: تعريفها ومؤشراتها:

ينبني مفهوم التنمية البشرية على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية، وقد مر بتطورات متتالية منذ انبثاق المفهوم الأصلي للتنمية في فترة الخمسينات وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وتوصلت تلك التطورات إلى جُل العناصر التي تبناها أول تقرير للتنمية البشرية صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990م (فرجاني، 2002، ص67) الذي شدد على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، وعرف التنمية البشرية بأنها: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، وتتركز الخيارات في ثلاثة أمور هي: "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة؛ فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيد المنال" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990، ص18-19).

لقد شكل صدور هذا التقرير والتعريف الذي تضمنه للتنمية البشرية تحولاً نوعياً في تطوير مفهوم للتنمية وتوجهاتها، إذ مثل رؤية جديدة للتنمية من خلال طرح الفكر التنموي لنموذج (Paradigm) جديد حظي بقدر كبير من الاتفاق العالمي؛ وذلك لاستناده إلى مراجعة متعمقة للمفاهيم التنموية السابقة أفضت بدورها إلى

توسيع مفهوم التنمية ليركز على الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية في آن واحد. (زاهر، 2003، ص18)، ويشكل مبدأ تكوين القدرات وتوسيعها من ناحية، وفرص استخدامها من ناحية ثانية بحيث تمثل الوظيفة الحقيقة للتنمية البشرية، وتجعلها مسألة مرغوبا فيها (البستاني، 2009م، ص9).

مما تقدم يتحدد مفهوم التنمية البشرية بأنه: المستوى الذي تصل إليه حالة الفرد/ الأفراد في فترة زمنية محددة، من حيث قدراتهم وطاقاتهم الإنسانية المتعددة والمركبة، و(مدى) إشباعهم لاحتياجاتهم الإنسانية المتعلقة بالبقاء والتطور والحرية والتواصل والمشاركة والانتماء والكرامة في أي مجتمع من المجتمعات بصورة متنامية ومستدامة (عمار، 2007، ص44، 45).

أما ما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية فيمكن القول: إن مقاييس التنمية ومؤشراتها هي بمثابة انعكاس للمفاهيم المستخدمة في كل مراحل الفكر التنموي، وبظهور مفهوم التنمية البشرية في عقد التسعينات من القرن المنصرم؛ تم تقديم مؤشر للكشف عما تستهدفه التنمية في تصورها الجديد، واستنادا إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية المشار إليها في التعريف الذي أكده تقرير التنمية البشرية الأول عام 1990م؛ اقترح التقرير تكوين مؤشر مركب للتنمية يتجاوز مؤشر الدخل القومي الإجمالي إلى قياس التعليم والصحة والقوة الشرائية لمجتمع ما، وقد أطلق عليه اسم "مؤشر التنمية البشرية"، إذ جرى التعبير عن كل متغير من المتغيرات الثلاثة بمؤشر خاص، تشكل في مجملها مؤشرا مركبا أصبح يعرف بمؤشر/ دليل التنمية البشرية (Human Development Index- HDI)، هو مؤشر يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: (الحياة المديدة والصحة)، وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، و(المعرفة)، وتقاس إلى العدد المتوقع لسنوات الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة، و(المستوى المعيشي اللائق) ويقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، ص1).

ومنذ صدور التقرير الأول للتنمية البشرية في العام 1990م، وحتى العام 2020م؛ شهدت مؤشرات التنمية البشرية تطورا لافتا، فقد وضعت أدلة إضافية لحساب الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، وتحديد الفئات المتأخرة عن مسار التقدم البشري، ورصد توزيع التنمية في ظل استمرار تقديم المؤشر الإجمالي للتنمية البشرية الذي يعرف بـ"دليل التنمية البشرية" (HDI) باعتباره أول الأدلة التي اعتمدت وأكثرها انتشارا واستخدامًا، والمقياس الأممي المسؤول عن قياس مستوى الرفاهية عند شعوب العالم.

وإلى جانب تلك الأدلة؛ تضمنت تقارير التنمية البشرية التي توالى صدورها منذ العام 1990م وحتى الآن مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تركز على مجالات أو قضايا ذات صلة بالتنمية البشرية.

ولأغراض الدراسة الحالية سيتم الاكتفاء بالمؤشرات الرئيسة للتنمية البشرية وفق دليل التنمية البشرية، علاوة على بعض المؤشرات الأخرى المرتبطة بأبعاد التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والفقر.

ثالثا: السياق السياسي للحرب الأهلية الراهنة، وحالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن:

تشهد اليمن منذ نهاية العام 2014م وحتى الآن حربا أهلية وتدخلًا عسكريًّا خارجيًّا وحالة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق أن شهدتها أو مرت بها منذ مطلع سبعينات القرن الفارط، وتمثل الحرب الأهلية الحالية في اليمن محصلة لحروب ومشكلات وأزمات متعددة شهدتها اليمن خلال العقود الماضية لاسيما منذ العام 1990م وحتى العام 2014م، ولها خلفيتها وجذورها العميقة المتمثلة في الغياب التاريخي للدولة الحقيقية، فاليمن لم تتمكن طيلة العقود الستة الماضية من بناء دولة المؤسسات، ولم تعرف سيادة القانون والتداول السلمي والدوري المنتظم للسلطة، وعانت تاريخيًا وما تزال من سطوة الدور المذهبي والقبلي وغياب التماسك السياسي والاجتماعي، وسيادة السياسات الارتجالية الخاطئة التي تعكس الطابع الشخصاني للسلطة وممارستها، وكانت محصلة ذلك كله الفشل في بناء دولة وطنية حديثة قائمة على المؤسسات وعلى مفهوم المواطنة المتساوية وحكم القانون واحترام الحريات والتعددية السياسية والاعتراف بالتعددية الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع بصرف النظر عن جنسهم وانتماءاتهم الدينية (الطائفية والمذهبية) والجهوية والعرقية (موسى، 2019، ص64).

وترجع الخلفية القريبة للحرب الأهلية الحالية إلى مطلع العام 2011م، وذلك بعد إن زادت حدة التوترات السياسية بسبب حالة من الانسداد السياسي التي كانت قد وصلت إليها البلاد في النصف الثاني من العام 2010م بسبب استمرار الأزمة السياسية بين السلطة والمعارضة، وهي أزمة ناجمة عن الاختلال الواضح في آليات انتقال السلطة، وتركّز الثروة والنفوذ في أيدي فئة قليلة من السكان، وسيطرة الحكم العائلي والأسر التقليدية على مراكز اتخاذ القرار (الإرياني، 2014، ص105).

ومع مطلع العام 2011م تطورت تلك التوترات السياسية إلى ثورة شعبية اجتاحت معظم المدن الرئيسة اليمنية تزامنًا مع الانتفاضات الشعبية التي عرفتها بقيّة ما عرف ببلدان الربيع العربي، وبعد مرور ما يقارب السنة على الصراع المستمر بين القوى المشاركة في الثورة وبين نظام الرئيس الأسبق صالح ساد فيها الجمود السياسي، والتدهور الاقتصادي بسبب عدم تمكن قوى الثورة من حسم التغيير لصالحها، توصلت الأطراف المتصارعة إلى تسوية سياسية أسميت (المبادرة الخليجية)، وقعها طرفا النزاع ممثلين بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وتكتل اللقاء المشترك وشركائه، بإشراف خليجي ودولي في العاصمة السعودية الرياض في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011م، وقد تضمنت هذه التسوية تسليما سلميا مشروطا للسلطة من الرئيس الأسبق على عبدالله صالح إلى حكومة انتقالية تقتسم السلطة، كما نصت التسوية على بدء حوار وطني مشترك تحت إشراف الأمم المتحدة بغية معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكافة المناطق والجماعات اليمنية، وهو ما فتح الباب أمام قيام حكومة انتقالية جديدة.

بموجب التسوية السياسية تَخلى الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح عن السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي الذي جرى انتخابه رئيسا توافقيّا للبلاد في شباط/فبراير 2012م، وتشكلت حكومة جديدة بالمناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك، ورسمت المبادرة الخليجية خارطة طريق لمدة سنتين (مرحلة

انتقالية)، هدفت إلى تذليل العقبات نحو انتقال سلمي للسلطة، وكان من المفترض أن تختتم هذه المرحلة بانتخابات رئاسية وبرلمانية في شباط/فبراير 2014م، كما انعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ في 18 آذار/مارس 2013م، واستمر حتى 25 جماد ثاني/ يناير 2014م، وقد أوكلت إليه مهمة مناقشة جملة من القضايا المهمة والعالقة في البلد، ومعالجة مطالب الشارع المتمثلة بإجراء إصلاحات ديمقراطية وتحقيق عدالة انتقالية، وتقوية مؤسسات الدولة اليمنية، والحد من استخدام الفرقاء السياسيين للعنف، ومنع عودة النظام التسلطي، وكان هدف المداولات في مؤتمر الحوار هو الوصول إلى نتائج تكون بمثابة توصيات سياسية تمهيدا لصوغ دستور جديد للبلد، تلي ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في بداية شباط/فبراير 2014م (الإرياني، 2014، ص97).

انتهت مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأطر النظرية (مخرجات الحوار الوطني الشامل) التي كان من المفترض أن تؤسس للبناء السياسي والدستوري في البلد، بيد أن المرحلة الانتقالية كانت قد شهدت جملة من العراقيل باستمرار الاضطرابات بين الأطراف الرئيسية للأزمة ممثلة بالرئيس الأسبق وأنصاره من جهة وأحزب اللقاء المشترك وأنصاره من جهة ثانية، وبدأ الانقسام السياسي بالظهور بطريقة أكثر خطورة وحدة مقارنة بما كان عليه في السابق، لاسيما بعد التصعيد العسكري والسياسي للحوثيين الذي تزامن مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، وأفضى إلى سيطرتهم على منطقة دماج في محافظة صعدة، ثم تمددهم باتجاه محافظة عمران وسقوطها في أيديهم مطلع تموز/يوليو 2014م، ليتوجوا تصعيدهم باجتياح العاصمة اليمنية صنعاء في21 أيلول/سبتمبر 2014م، بالتحالف مع الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح (جميح، 2014، ص17)، والسيطرة على مفاصل الدولة اليمنية فيها بقوة السلاح، ثم محاولة تمددهم إلى بقية المحافظات اليمنية وفرض سيطرتهم على بعضها وصولا إلى مدينة عدن جنوب البلاد في 25 آذار/مارس 2015م، التي كان الرئيس السابق هادي قد انتقل إليها في 21 شباط/فبراير 2015م وأعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد، عقب تمكنه من الفرار من العاصمة صنعاء، وتراجعه عن استقالته من منصبه.

لقد كان التمدد العسكري للحوثيين بالتحالف مع الرئيس الأسبق صالح إلى بقية مناطق البلاد خارج العاصمة مدفوعًا بمعارضتهم للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وبخاصة التحول إلى الدولة الفيدرالية والشكل الذي ستتخذه الفيدرالية، وحرصهم على عدم تنفيذ ذلك على أرض الواقع، وقد وصل الوضع في اليمن إلى نقطة تحول مفصلية في تطور الأحداث مع إطلاق المملكة العربية السعودية في 26 آذار/مارس2015م عمليات عسكرية واسعة سمتها "عاصفة الحزم"، تولت قيادتها بمعية الإمارات العربية المتحدة في إطار تحالُف ضم عدة دول عربية أُطلق عليه اسم "التحالُف العربي لدعم الشرعية"، وذلك بهدف إخضاع الحوثيين لمسار تسوية يفضي إلى تخليهم عن السِلاح وعودة العاصمة صنعاء والمناطق التي سيطروا عليها إلى السلطة الشرعية (جار الله، 2020، ص13).

لقد نتج عن إطلاق المملكة العربية السعودية هذه الحملة العسكرية بمشاركة دولية إلى بروز دور جديد للفاعلين الإقليميين في الأزمة اليمنية، وقاد إلى أقلمة غير مسبوقة للصراع المسلح في اليمن (المذحجي، سيد، والمسلمي، 2015، ص2)، فتحول من شأن محلي وحرب يمنية أهلية إلى شأن إقليمي ودولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضع العام السائد في المنطقة، وبخاصة الصراع الإقليمي بين إيران (الداعمة للجماعة الحوثية)، والمملكة العربية السعودية (الداعمة للسلطة الشرعية) (العماري، 2019).

لقد أسهمت التدخلات الخارجية في اليمن – وبخاصة السعودية والإيرانية منذ العام 2011م– في تعطيل ديناميات الانتقال السياسي والتحول الذي كانت اليمن قد بدأته عقب توقيع المبادرة الخليجية، فتنافس هاتين الدولتين على النفوذ الإقليمي، وخشية السعودية من تبرعم تجربة ديمقراطية في فنائها الخلفي من ناحية، وتطلع إيران إلى استغلال الموجة الثورية في المنطقة لإضفاء ألوان مذهبية على الصراع بما يعزز نفوذها من ناحية ثانية، كلها متغيرات جعلت من اليمن ساحة مشرعة على مواجهات وظفت فيها أدوات ناعمة وأخرى صلبة، فالتنافس بين هاتين القوتين الإقليميتين والحرب الباردة المندلعة بينهما –التي شكلت اليمن إحدى ميادينها– أفضى إلى زيادة وتيرة الخلاف بين أطراف العملية السياسية في اليمن، وزج بالبلاد في أتون حرب أهلية مستنزفة لا تزال مستمرة حتى الوقت الحالي (إدعلي، 2019، ص58)، كما زاد من تكلفتها الإنسانية والإنمائية، ومن ثم لم تعد الحرب في اليمن حربا أهلية (يمنية–يمنية)؛ بل حربًا إقليمية دولية بالوكالة في اليمن، جرى فيها توظيف المصالح وتنفيذ الأجندات؛ لتحقيق أهداف وغايات القوى والدول المنخرطة في هذه الحرب والمشاركة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة (العماري، 2019).

رابعًا: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في اليمن قبل عام 2015م وبعده:

شهدت اليمن منذ مطلع عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات من القرن المنصرم تسارعا ملحوظا في وتيرة التنمية البشرية، وهو ما جعلها تحقق تقدم معتبرا في العديد من مؤشراتها، كالتعليم والصحة، وذلك على الرغم من وجود بعض الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي رافقت مسار التنمية في كلتا الدولتين اليمنيين الشطريتين.

ومع توحيد الدولتين اليمنيين في دولة واحدة هي (الجمهورية اليمنية) عام 1990م؛ تعززت آمال المواطنين اليمنيين في إمكانية أن تتمكن الدولة الجديدة عبر قيادتها لعملية التنمية من استثمار الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية، بما يفضي إلى تجاوز جوانب القصور والاختلالات التي رافقت مسار التنمية في المرحلة السابقة، والبناء على الجهود التنموية السابقة ومراكمتها بتحقيق المزيد من المكاسب والانجازات التنموية لاسيما في مؤشرات التنمية البشرية.

وعلى الرغم من بعض النجاحات النسبية التي تحققت في ارتفاع بعض مؤشرات التنمية البشرية خلال عقد التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة؛ فإن هذه المكاسب التنموية التي كانت قد تحققت رغم محدوديتها بدأت تشهد تراجعا منذ العام 2011م؛ وذلك بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد في هذا العام، وحالة عدم

الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأعوام التالية، لتتراجع بصورة كبيرة منذ بدء الحرب الحالية نهاية العام 2014م ومطلع العام 2015م، يتبين ذلك جليًّا بالتعرف على مؤشر التنمية البشرية ومكوناته وترتيب اليمن في أدلة التنمية البشرية قبل الحرب وبعدها.

جدول رقم (1) يبين اتجاهات مؤشر التنمية البشرية (HDI) لليمن للمدة 1990–2019م

العام	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادلة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017)	قيمة دليل التنمية البشرية	التغير في دليل التنمية البشرية في اليمن 2014–2019	متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية			
							1990–2000	2000–2010	2010–2019	1990–2019
1990	57.3	7.5	0.3	2958	0.401		1.02			
2000	60.7	7.9	1.2	3612	0.444			1.32		
2010	65.5	8.6	2.6	4304	0.506					
2014	66.1	8.7	3	3137	0.502	–16			–0.82	0.55
2015	66.1	8.7	3	2195	0.477					
2016	66.1	8.7	3	1846	0.483					
2017	66.1	8.7	3	1620	0.467					
2018	66.1	8.7	3.2	1564	0.468					
2019	66.1	8.8	3.2	1594	0.470					

المصدر: تم تركيب الجدول بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.. https://hdr.undp.org/en/composite/trends

تشير بيانات الجدول السابق المتعلق باتجاهات مؤشر التنمية البشرية في اليمن؛ إلى أن هذا المؤشر شهد ارتفاعا منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم وحتى العام 2000م؛ إذ بلغ متوسط النمو السنوي لهذا المؤشر خلال هذه المدة (1.02)، ليرتفع خلال العقد الأول من الألفية الجديدة إلى (1.32)، في حين انخفضت قيمته في الأعوام الأخيرة، وتراجع ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية بفعل الحرب الحالية وما نجم عنها من زيادة في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد.

شكل (1) يوضح تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن خلال المدة 1990–2019م

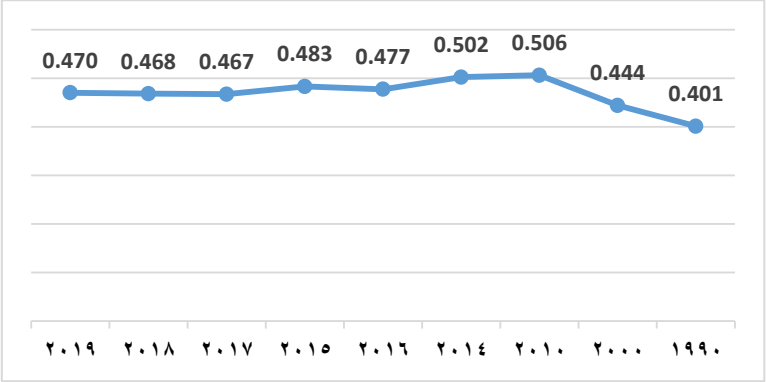

يظهر الشكل رقم (1) أن قيمة مؤشر التنمية البشرية في العام 2014م بلغت (0.502)، وجاء ترتيب اليمن في المرتبة (160) من أصل (188) بلدًا شملها دليل التنمية البشرية؛ ليبقى تصنيفها ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، بيد أنه وبعد مرور خمس سنوات من الحرب والنزاع المستمر انخفضت قيمة هذا المؤشر إلى (0.470)، وتراجع ترتيب اليمن إلى المرتبة (179) من أصل (189) بلدًا شملها مؤشر التنمية البشرية في العام 2019م، ويعزى هذا التراجع بدرجة أساسية إلى الانخفاض الكبير في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بوصفه إحدى المكونات الأساسية في حساب المؤشر، حيث كان في العام 2014م (3,137) دولارًا أمريكيًّا، لينخفض في العام 2019م إلى (1,594) دولارًا أمريكيًّا، وقد بلغ التغير في قيمة مؤشر التنمية البشرية (16-) خلال المدة 2014–2019م.

فيما أظهرت بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثباتا في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) بوصفه متغير الصحة الذي يتكون منه دليل التنمية البشرية خلال المدة 2014 – 2019م (66.1) سنة، وثباتا في المؤشرين المتعلقين بمتغير التعليم المتمثلين بالعدد المتوقع لسنوات الدراسة (8.7 سنة) ومتوسط سنوات الدراسة (3سنة) خلال المدة 2014– 2018، وتحسنا في هذين المؤشرين خلال العامين 2018، 2019م، (8.7، و8.8 سنة)، و(3.2 سنة) وهو ثبات وتحسن غير حقيقي في هذه المؤشرات؛ يعزى ذلك إلى قصور في توافر البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات لدى معدي تقارير التنمية البشرية خلال مدة الحرب الحالية.

شهدت اليمن إذن انتكاسة خطيرة ذهبت في أعوام معدودة (خمس سنوات) بمكاسب عقدين ونصف من التنمية، فتراجعت اليمن (19) مرتبة خلال المدة 2014– 2019م ضمن البلدان التي شملها دليل التنمية البشرية، و(7) مراتب ضمن البلدان ذات التنمية البشرية منخفضة الدخل التي تصنف اليمن ضمنها منذ العام 1990م.

شكل رقم (2) يبين قيمة مؤشرات التنمية للأعوام 2014–2019م

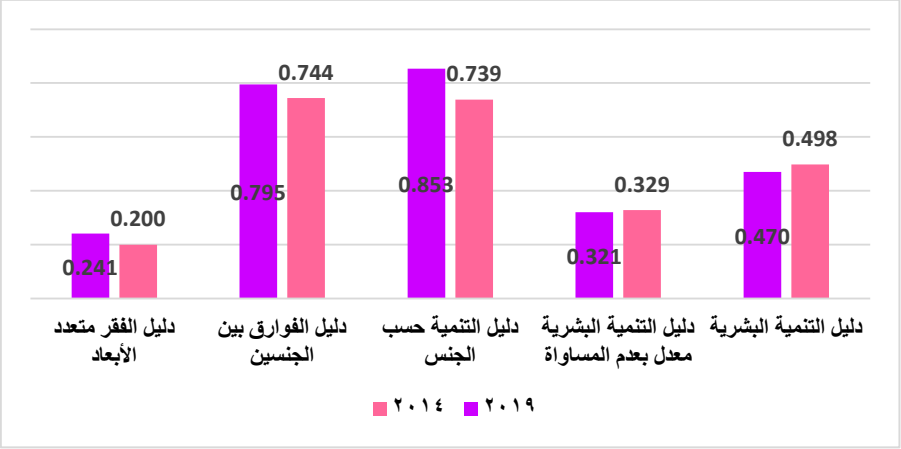

المصدر: تم تركيب الشكل بناء على بيانات تقريري التنمية البشرية للأعوام 2015، و2020م

وفيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة والخسارة في قيمة المؤشر الأصلي للتنمية البشرية نتيجة لعامل عدم المساواة، والذي لا يقتصر على قياس متوسط الانجازات المحققة في طول العمر والتعليم والدخل (دليل التنمية البشرية)؛ وإنما في كيفية توزع هذه الإنجازات على السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، ص19)، يتبين من الشكل رقم (2) أن قيمة مؤشر التنمية البشرية كانت في العام 2014م (0.498)، في حين بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (0.329)، أي بفارق (0.169)، وقد مثل مجموع الخسارة بالنسبة المئوية بين المؤشرين (34%)، وهو ما يشير إلى زيادة حالة اللامساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية، أي في توزيع الإنجازات في الصحة والتعليم والدخل بين السكان، وهو ما يمثل الخسارة الفعلية للتنمية البشرية.

وفي العام 2019م بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (0.321)، بفارق (0.149) عن مؤشر التنمية البشرية للعام نفسه، وعند مقارنة قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة في العام 2019م بقيمة هذا المؤشر بالنسبة إلى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة التي بلغت (0.503)، وقيمة (0.531) بالنسبة إلى الدول العربية، وقيمة (0.599) بالنسبة إلى دول العالم؛ يتبين الفارق في قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة في اليمن مقارنة بقيمة الدليل في هذه المجموعات وعلى مستوى العالم.

وفيما يتعلق بمؤشر التنمية بحسب الجنس[1] الذي يقيس إنجازات الإناث والذكور في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، باعتباره أحد المؤشرات التي تقيس أوجه الحرمان التي تعاني منها النساء والفتيات بوصفها من أخطر

1) دليل التنمية حسب الجنس، يتضمن قيمة دليل التنمية البشرية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدة. وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس، وكلما قاربت النسبة 1 (واحد) تقلص الفارق بين النساء والرجال، للمزيد انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018.

مصادر اللامساواة بين المرأة والرجل، ومن أكبر عوائق التقدم على مسار التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، ص6)؛ يتبين من الشكل رقم (2) أن قيمة هذا المؤشر كانت في العام 2014م (0.739)، أما في العام 2019م فبلغت قيمته (0.853)، وكانت قيمة هذه المؤشر في العام 2019م في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة(0.835)، و(0.856) في البلدان العربية، و(0.843) في العالم، وبمقارنة قيمة هذا المؤشر في العام 2014م، وقيمته في العام 2019م –أي بعد مرور خمس سنوات من الحرب– يتبين أن الفارق بلغ (0.251)، وهي تمثل زيادة في حالة الحرمان التي عانت وتعاني منها النساء والفتيات خلال خمس سنوات من الحرب.

والأمر نفسه يصدق على مؤشر الفوارق بين الجنسين[2] الذي يمثل المؤشر الثاني لقياس أوجه الحرمان التي تعاني منها النساء والفتيات؛ إذ يتبين من الشكل السابق أن قيمة المؤشر في العام 2014م كانت (0.744)، وبفارق (0.246) عن قيمة دليل التنمية البشرية للعام نفسه، في حين أن قيمة هذا المؤشر بلغت في العام 2019م (0.795)، أي بفارق وزيادة (101) عن قيمة المؤشر في العام 2014م، وهو ما يشير إلى زيادة حالة اللامساواة خلال خمس سنوات من الحرب، وعند مقارنتها بقيمة هذا المؤشر (0.501) في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسط، وقيمة (0.518) للدول العربية، وقيمة (0.436) في العالم في العام 2019م؛ تتبين زيادة حالة اللامساواة في اليمن.

أما عن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يوضح نسبة السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان[3] فيتبين أن قيمة هذا المؤشر في العام 2014م كانت (0.200)، في حين كانت قيمته في العام 2019 (0.241)، و(0.133) بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وقيمة (0.077) في البلدان العربية، وقيمة (0.108) في دول العالم، مع ملاحظة أن قيمة هذا المؤشر في اليمن لم تتغير كثيرًا؛ وذلك لأنها وردت في تقرير التنمية البشرية استنادا إلى نفس المسح الذي أجرى في العام 2013م، وبناء عليه تم إيجاد قيمة المؤشر في العام 2014م؛ إذ لم يتم تنفيذ مسح جديد لمعرفة القيمة الحقيقية لهذا الدليل بعد العام 2013م وحتى الآن.

---

2) يتضمن هذا الدليل "مقياسا مركبا للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل، وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما: نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات للمراهقات؛ ويقاس التمكين بحصة النساء من المقاعد في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل من ذكور وإناث؛ وتقاس المشاركة في سوق العمل بمشاركة كل من الذكور والإناث في القوى العاملة، وتعني القيمة المنخفضة لدليل الفوارق بين الجنسين تقلّص الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح" للمزيد انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام2018.

3) يلخص مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في البلدان النامية في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ويظهر المؤشر حدوث الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل (بعدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد)، وشدته (بمتوسط حاصل الحرمان الذي يعيشه الفقراء. للمزيد انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018.

خامسا: تأثير الحرب في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والفقر:

إلى جانب التكلفة البشرية الفورية المباشرة للحرب الحالية التي تمثلت أبرز مظاهرها في القتل وفقدان الحياة، والإعاقة لمئات الآلاف من الأشخاص؛ فإن التكلفة والخسائر غير المباشرة والأقل وضوحا والأكثر دلالة على تأثيراتها في التنمية البشرية تتمثل في حالات الوفاة غير المباشرة، وانهيار المنظومة الغذائية، وانتشار الجوع وسوء التغذية، وخسارة الدخل وانتشار الفقر وتوسع رقعته، وتفكك الخدمات الصحية والتعليمية، ويمكن إبراز تأثيرات الحرب في بعض مؤشرات التنمية في مجالات الصحة، والتعليم، والفقر على النحو الآتي:

1-تأثير الحرب في الصحة:

تشكل الصحة أحد العوامل الرئيسية الحاسمة للتنمية البشرية، وقد أدت الحرب الحالية إلى تدهور الصحة العامة وألحقت بها أضرارًا جسيمة، تمثلت أبرز تأثيراتها في عودة ظهور الأوبئة وانتشار الأمراض بسبب انهيار النظام الصحي- الذي اتسم بالضعف قبل الحرب- وتوقف التدخلات، وانخفاض برامج التطعيم والتحصين المهمة بنسبة 20-30% منذ نشوب الحرب (الأمم المتحدة، 2019، ص5)، وتعرض شبكات المياه والصرف الصحي للتدمير أو لأضرار جزئية، علاوة على اكتظاظ السكان النازحين في المناطق والأماكن التي نزحوا إليها، والأوضاع المعيشية السيئة لمعظم المواطنين، وهو ما أسهم في انتشار كثير من الأمراض والأوبئة.

ففي الوقت الذي أصبحت فيه بعض الأمراض -مثل مرض الكوليرا- إرثا من الماضي لدى معظم الدول التي يتوافر لديها الحد الأدنى من المعايير الصحية والبنية التحتية التي تمكن السكان من استهلاك مياه شرب نظيفة؛ حققت اليمن في منتصف العام 2017م (حزيران/ يونيو) أسوأ معدل انتشار لهذا الوباء في العالم؛ إذ بلغ معدل الإصابة اليومية (5000) إصابة، وامتد نطاقه ليشمل 20 محافظة يمنية، وكانت نصف الحالات المشتبه فيها من الأطفال (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2018، ص3) وقد توفي بسبب هذا المرض أكثر من4000 شخص حتى العام 2021م، فيما تأثر به أكثر من مليون شخص (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص4)، كما تفشت أمراض أخرى كانت تعتبر أمراضًا منسية مثل: حمى الضنك، والدفتريا، والخناق، والحصبة (مويار وآخرون، 2019 أ، ص25). وبسبب الحرب المستمرة منذ ثمان سنوات تحتل اليمن مرتبة متدنية في قدرتها على التعامل مع الأوبئة والأمراض المتفشية (المرتبة 193، من بين 195 بلدًا ضمن مؤشر الأمن الصحي العالمي في العام 2021م)، وقد تراجع ترتيبها مقارنة بالعام 2019م الذي كانت تحتل فيه المرتبة 192 (المؤشر الصحي العالمي، 2021).

أما الوفيات فقد كانت معدلات وفيات الأطفال والأمهات في اليمن قبل الحرب الحالية أعلى بكثير من مثيلاتها في دول المنطقة (وذلك بنسبة 1 من 20 طفلًا) كانوا يموتون قبل بلوغهم الخامسة من العمر، مقابل (1 من 33 طفلًا) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت وفيات الحوامل (1 من كل 320) امرأة حبلى، مقابل (1 من 909) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يونيسف، 2016، ص5)، ومن بين كل (1,000) مولود؛ كان يموت ما يقارب (50) طفلًا قبل بلوغ سن الخامسة، وأكثر من 90 % منهم يموتون خلال سنتهم الأولى (مويار وآخرون 2019 أ، ص34).

وقد تسببت الحرب في زيادة أعداد الوفيات، فمعظم الوفيات غير المباشرة هي تقريبًا من الأطفال دون سن الخامسة؛ إذ يشكل الأطفال ستة من كل عشرة من مجموع الوفيات غير المعتادة بين عامي2015م-2019م (مويا وآخرون 2019 ب، ص34)، والأمر نفسه يصدق على معدل وفيات الأمهات؛ إذ تشير تقديرات بعض المنظمات في العام 2018م إلى إن أمًّا واحدة وستة مواليد يموتون كل ساعتين بسبب مضاعفات أثناء الحمل أو الولادة (يونيسف، 2018)، ويعزى ضعف الأمهات والأطفال هنا إلى الفشل في تقديم الرعاية الصحية الروتينية قبل الولادة وبعدها، وسوء الأوضاع الاقتصادية لمعظم الأسر اليمنية، وصعوبة تمكنها من الحصول على خدمات الرعاية الصحية (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص5)، علاوة على ذلك، فقد ألحقت الحرب أضرًار مباشرا بصحة السكان، حيث يقدر في العام 2021م أن الحرب هي السبب الرئيس الثالث للوفاة في اليمن بعد مرض تروية القلب (نقص وصول الأكسجين إلى القلب) وأمراض حديثي الولادة (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص1).

كما تأثر توافر خدمات المياه والصرف الصحي بالحرب، فقد كانت اليمن قبل الحرب إحدى أكثر الدول شحا في المياه، فكانت نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة 55%، مقارنة بنسبة 88% في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أدت الحرب إلى تدهور البنية التحتية بسبب تعرض بعضها للتدمير أو الأضرار الجزئية، ما أدى إلى انقطاع إمدادات المياه النظيفة في عدد من المدن الرئيسية، كما تأثرت شبكات الصرف الصحي، وهو ما وضع قرابة مليون شخص تحت تهديد خطر تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2018، ص11)، علاوة على تعرض المستشفيات والعيادات الطبية للخطر بسبب افتقار نحو (70%) منها إلى البنية التحتية المناسبة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (منظمة الصحة العالمية، 2022).

وقد صنف قطاع المياه والصرف الصحي في خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019م ضمن الفئة الشديدة الاحتياج، وأن (22%) فقط من السكان في المناطق الريفية و(46%) في المناطق الحضرية يستفيدون استفادة جزئية من شبكات المياه العامة قيد الخدمة (الأمم المتحدة، 2019، ص5-6)، كما أصبح حوالي (20.4) مليون شخص في العام 2020م يفتقرون إلى الوصول الكامل لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (يونيسف، 2020، ص21).

من ناحية ثانية أدت الحرب وما نجم عنها من تدهور اقتصادي وانهيار للمؤسسات العامة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الذي كانت اليمن تعاني منه أساسا قبل الحرب، فقد احتاج ما يقارب (14.7) مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2014م؛ بسبب انتشار الفقر وضعف التنمية وتدهور البيئة والنزاعات المسلحة، وقد ارتفع هذا العدد بسبب الحرب إلى (15.9) مليون شخص في العام 2015م، وهم يمثلون نسبة 61% من المجموع الكلي للسكان، واستمر هذا الارتفاع مع مرور سنوات الحرب إلى (21.2) مليون في العام 2016م، وإلى(22.2) مليون شخص في عام 2017م، ليصل في عام 2019م إلى (24.1) مليون شخص، يمثلون نسبة

(80%) من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم (30.5) مليون نسمة، منهم (14.3) مليون شخص من ذوي الاحتياجات الماسة، وتؤكد التقييمات أن الحرب هي المحرك الأساسي لأزمة الأمن الغذائي في اليمن، إذ تتركز أسوأ حالات الجوع في المناطق التي تشهد أشد أعمال القتال والعنف (الأمم المتحدة، 2019، ص4-7).

من ناحية ثالثة؛ يرتبط بأزمة انعدام الأمن الغذائي الذي تواجهه اليمن زيادة سوء التغذية، وهي حالة كانت تعاني منها اليمن قبل الحرب، فقد كان معدل انتشار سوء التغذية الحاد من أعلى المعدلات في العالم (5,2 %) في عام 2014م (مويار وآخرون، 2019 ب، ص27)، ثم فاقمت الحرب من سوء التغذية ليصبح الجوع مشكلة منتشرة؛ إذ تفيد منظمة الأغذية والزراعة أن ثلث السكان يعانون من نقص التغذية (مويار وآخرون، 2019أ، ص35)، وقد خلّفت الحرب أيضًا زيادة هائلة في سوء تغذية الأطفال فهذه المشكلة تعد مسؤولة عن وفاة (45%) من الأطفال دون سن الخامسة (مويار وآخرون، 2019 ب، ص49).

من ناحية رابعة أثرت الحرب سلبا في النظام الصحي، فبعد عامين من الحرب -أي في العام 2017م- تقلص عدد السكان القادرين على الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية إلى الثلث؛ وذلك بسبب توقف أكثر من نصف المرافق الطبية عن تقديم خدماتها (يونيسف، 2017، ص3)، وكان الأطفال والأمهات أكثر الفئات السكانية تأثرا وعرضة للإصابة بالأمراض المعدية والأمراض المميتة وبأعداد أكبر بكثير مما كانت عليه سابقا (يونيسف، 2016، ص8).

وعلاوة على النقص الشديد في المرافق الصحية؛ عانت المنشآت الصحية العاملة نقصًا في عدد المختصين وفي المعدات الدوائية والأدوية، ولم يتلقَّ أغلب العاملين في القطاع الصحي رواتبهم منذ نهاية 2016م (الأمم المتحدة، 2019، 6)، وقد شكل نقص الكوادر الصحية عقبة كبيرة أمام تقديم الخدمات الصحية (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص8)، ذلك أن العديد من العاملين في القطاع الصحي قتلوا أو جرحوا، أو فروا من المدن والمناطق التي شهدت أو لا تزال تشهد مواجهات مسلحة، كما آثر العديد من الكوادر الطبية المتخصصة الانتقال إلى مدن ومناطق أخرى أكثر أمنا في البلاد، أو مغادرة البلاد والهجرة إلى بلدان أخرى بحثًا عن ملاذ آمن لهم ولعائلاتهم.

وتفيد الإحصائيات أنه في عام 2014م لم يكن يتوافر سوى 3 أطباء لكل 10000 شخص، وقد انخفض هذا العدد إلى (1.7) في عام 2020م، وأنه لا يتوافر سوى 10 أسرّة في المستشفيات لكل 10000 شخص في العام نفسه (منظمة الصحة العالمية،2022)، وهذه النسبة تقل كثيرا عن النسبة التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية ضرورية لتوفير التغطية الصحية الأساسية، والتي تبلغ في حدها الأدنى 22 عامًلا في مجال الصحة لكل 10 آلاف شخص.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة وتمويل الرعاية الصحية؛ فقد شهد الإنفاق العام على الصحة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب (بين عامي 2005 و2015) انخفاضا من (1.16%) إلى(0.43%)، وكنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي العام من(3.84%) إلى(2.22%) خلال المدة نفسها، كما انخفض الإنفاق العام على الرعاية الصحية بالنسبة المئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة من (22.5%)

إلى(10.2%)، وزاد الإنفاق الشخصي المباشر من (74%) إلى (81%)، وبلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية عام 2015، حوالي 72 دولارًا أمريكيًا، وهو رقم منخفض للغاية مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، وقد اعتمد نظام تمويل الرعاية الصحية في اليمن قبل الحرب اعتمادًا كبيرا على الإنفاق الشخصي المباشر (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص11).

وعلى الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على الصحة منذ بدء الحرب وحتى الآن –وخصوصًا مع غياب الاستقرار الحكومي ووجود سلطتين وحكومتين في عدن وصنعاء، وعدم وجود موازنة عامة وموحدة للدولة– فإنه يمكن القول: إن الإنفاق العام على الصحة يكاد يكون معدومًا في ظل الانكماش الشديد في الاقتصاد اليمني والقيود الشديدة على تنفيذ الإدارة العامة مهامها بسبب الحرب، الأمر الذي جعل النظام الصحي في اليمن يعتمد بدرجة أساسية منذ نشوب الحرب وحتى الآن على التمويل الخارجي والشركاء الخارجيين والجهات المانحة في تقديم الخدمات الصحية، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص11).

2–تأثير الحرب في التعليم:

التعليم إحدى لبنات التنمية البشرية، فهو حق أساسي من حقوق الإنسان، وأساس للتقدم في المجالات الأخرى بما في ذلك الصحة والتغذية، وهو العنصر الفردي الأكثر حيوية في محاربة الفقر، وتمكين النساء، وتعزيز حقوق الإنسان، وتطوير المؤسسات والمجتمع الديمقراطي، بيد أن الحروب والنزاعات عادة ما تقوض هذه الأسس جميعًا وتسهم في خلق ظروف من شأنها تأبيد العنف في المجتمع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005،ص159).

قبل الحرب ولما يزيد من عقدين من الزمن ابتداء من عام 1990م وحتى عام 2013م؛ حقق قطاع التعليم تقدما ملحوظا في توسيع نطاق تغطية التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وهو ما رفع نسبة الالتحاق الإجمالية في مرحلة التعليم الأساسي من (73%) عام 1999م إلى (101%) في عام 2013م، كما ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس –وخصوصًا مدارس التعليم الابتدائي– من (52%) إلى (92%) خلال المدة نفسها (مجموعة البنك الدولي، 2017، ص5).

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في توسيع نطاق تغطية التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس؛ فقد كانت اليمن تصنف خارج نطاق تحقيق أهداف التنمية الألفية التي كانت قد حددت تحقيق نسبة التحاق بنسبة 100% في نهاية العام 2015م، وبقيت من حيث الالتحاق بالتعليم في ذيل قائمة بلدان الشرق الأوسط (مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015، ص5).

لقد كانت التوقعات تشير في تلك المرحلة إلى أنه من المحتمل أن تحقق اليمن نجاحا جزئيا في مجال التعليم الأساسي، بيد أن الأزمة التي شهدتها البلاد مطلع العام 2011م وما نتج عنها من تداعيات أدت إلى تدهور الخدمات الأساسية –ومنها خدمات التعليم– فانخفض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بشكل حقيقي إلى (53%) في بداية العام الدراسي 2014–2015م (مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015، ص8)، وكان (1.2) مليون طفل ممن تتراوح أعمارهم ما بين 6–11 سنة خارج المدارس، أي إن ما يعادل (30%) من

الأطفال ضمن هذه الفئة العمرية (طفل واحد خارج المدرسة من بين كل ثلاثة أطفال) كانوا خارج المدرسة، وحوالي (400.000) طفل ممن تتراوح أعمارهم بين 12 – 14 سنة (يمثلون نسبة 22%) (واحد من بين كل خمسة أطفال) كانوا خارج المدرسة كذلك (يونيسيف، 2014، ص2).

لقد أثرت الحرب في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية– بما في ذلك الوصول إلى التعليم– الذي شهد حالة انهيار مستمرة خلال السنوات الماضية متأثراً بالحرب؛ إذ تظهر المؤشرات تراجعًا سريعًا في مؤشراته منذ عام 2015م مقارنة بما كان عليه قبل هذا التاريخ، ومع بداية الحرب في مارس 2015م وتوسعها إلى مناطق مختلفة من البلاد أغلقت حوالي (3.600) مدرسة، وهو عدد يمثل حوالي ربع المدارس في البلاد، وأُجبر أكثر من (1.8) مليون طفل في سن الدراسة على ترك مدارسهم؛ وهو ما رفع عدد الأطفال في سن الدراسة الذين هم خارج المدرسة إلى (3.4 مليون) طفل، يمثلون حوالي نصف الأطفال في سن الدراسة، وعلى الرغم من إعادة فتح المدارس في تشرين ثاني/نوفمبر 2015م، بعد تأخر العام الدراسي 2015–2016م مدة شهرين عن موعده المحدد؛ فقد ظلت أكثر من (1.600) مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن أو بسبب دمار البنية التحتية أو استخدامها كملاجئ من قبل السكان النازحين الفارين من مساكنهم بسبب المواجهات المسلحة والقصف (يونيسف، 2016، ص9).

وبعد مرور سبع سنوات من الحرب –أي في العام 2021م– أصبح ما يربو على مليوني طفل (فتيات وفتيان) في سن الدراسة خارج المدارس بسبب استمرار الحرب والفقر وانعدام فرص التعليم، وهذا العدد يمثل أكثر من ضعف عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في العام 2015م –البالغ عددهم آنذاك حوالي (890,000) طفل– (يونيسف، 2021، ص6)، وتقدر بعض المنظمات أن حوالي (8,1) مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية طارئة في جميع أنحاء اليمن، ويمثل هذا الرقم زيادة كبيرة مقارنة بـ (1,1مليون) طفل تم الإبلاغ عن احتياجاتهم للمساعدة في نهاية العام 2014م (يونيسف، 2021، ص6)، ومن المرجح أن لا يتمكن الأطفال الذين يعانون من صدمة شديدة جراء الحرب وأولئك الذين أجبروا على الانقطاع عن الدراسة في مراحل مبكرة أو الذين لم يلتحقوا بالمدرسة؛ من اكتساب المهارات المطلوبة لتحقيق كامل إمكاناتهم لكسب الدخل (الإسكوا، 2018، ص1).

لقد جعلت الحرب عددًا كبيرًا من الأطفال في اليمن يرون أحلامهم في الالتحاق بصفوف الدراسة تتلاشى يوما بعد يوم، ويمثل انقطاع هؤلاء الأطفال عن الدراسة إحدى أبرز مظاهر التكلفة الحقيقية للحرب في اليمن، وأحد أبرز العوامل التي ستؤثر في مسار التنمية للأجيال القادمة.

وإلى جانب حرمان الوصول إلى التعليم أثرت الحرب في التعليم بالحد من الإقبال عليه بطرق مختلفة، منها تجنيد الشباب والأطفال في سن التعليم قسرا بفعل الضغوطات التي مارستها بعض أطراف النزاع أو الجماعات المسلحة، أو بانضمامهم إليها بفعل الترغيب، أو بسبب حاجتهم وأسرهم إلى المال، وهو ما أدى إلى انقطاعهم عن الدراسة، فخلال المدة بين مارس 2015م وفبراير 2021م؛ تم تجنيد أكثر من (3.600) طفل ضمن

الجماعات المسلحة (يونيسف، 2021، ص12)، كما أدت الحرب إلى زيادة انتشار نسبة الأمية التي كانت تبلغ قبل الحرب (62%)، لا سيما بعد إغلاق مراكز محو الأمية وإيقاف العمل فيها والبالغ عددها (3591) مركزا في عموم اليمن، وكان يبلغ عدد الملتحقين بها قبل الحرب (180.540) دارسًا ودارسة (مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015، ص8)، وهو ما يعني زيادة نسبة الأميين في المجتمع اليمني.

من ناحية ثانية أثرت الحرب بشدة في البنية التحتية والمنشآت التعليمية التي اتسمت بأنها ضعيفة وغير كافية لاستيعاب الطلبة في سن التعليم، وهو ما أسهم في حرمان الألوف منهم من الالتحاق بالتعليم قبل الحرب، وقد دمرت أو تضررت حتى عام 2021م أكثر من (2,500) مدرسة في 20 محافظة يمنية، أو استوطنها النازحون الداخليون أو استولت عليها الجماعات المسلحة (مويار وآخرون، 2019أ، ص 14)، الأمر الذي زاد من صعوبة الحصول على التعليم.

لقد تأثر التعليم جدا بالحرب وأعمال العنف، لاسيما في ظل انعدام الأمن الذي مثل تحديًا كبيرًا هدد حياة الطلبة والمعلمين وموظفي التعليم وسلامتهم، ومنع كثيرًا منهم من الوصول إلى مدارسهم ومقار أعمالهم، وترددت الكثير من الأسر في إرسال أبنائها إلى المدارس لاسيما الفتيات في ظل استمرار المخاطر الأمنية وبخاصة حين تكون المدارس بعيدة عن أماكن السكن، فلا يحضر في سن الدراسة إلى المدرسة إلا (36%) من الفتيات و(24%) من الفتيان (الأمم المتحدة، 2019، ص5، 6).

كما أدت الحرب إلى انتشار العنف المادي والمعنوي إزاء العاملين في مجال التعليم بسبب انتشار حمل السلاح وتردي الأوضاع الأمنية وغياب سلطة القانون، وتعرض بعض العاملين إلى الاعتقال والاختطاف ومحاولات الاغتيال والاعتداءات الجسدية من قبل الجماعات المسلحة أو الطلبة في الأماكن التي يعملون بها أو خارجها، وإلى التشريد القسري لبعضهم داخل اليمن وخارجها، بل استُخدام التعليم نفسه أداة للدعاية الحربية، أو وسيلة لبث التمييز أو للتحريض على الكراهية بين الأطراف المتحاربة.

لقد أدت الحرب إلى انقسام السلطة في البلاد إلى سلطتين سياسيتين وإداريتين بين الطرفين الأساسيين المتحاربين، ممثلين بالحكومة الشرعية في المحافظات والمناطق الخاضعة لسيطرتها، وبين جماعة الحوثيين في المحافظات والمناطق التي تسيطر عليها، الأمر الذي ضاعف الاختلالات التي كانت قائمة أساسًا في الأجهزة الإدارية للدولة، وترتب على ذلك إصابة المؤسسات العامة بما فيها مؤسسات التعليم بالشلل والفشل، كما نجم عن هذا الانقسام تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتوقفت نفقات التشغيل عن مرافق الخدمات العامة ومنها مرافق الخدمات التعليمية، ما أثر بشدة في استمرارية هذه الخدمات وجودتها.

وقد أدت الحرب وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية أيضًا إلى انقطاع المرتبات الشهرية للموظفين العموميين، بما في ذلك العاملون في قطاع التعليم بمراحله المختلفة في بعض المحافظات، فلم يتلق (51%) من المدرسين رواتبهم منذ نهاية 2016م؛ إذ امتنعت سلطة الحوثيين في صنعاء عن دفع رواتب الموظفين الذين يفوق عددهم أكثر من مليون ومائتي ألف موظف، بما في ذلك مرتبات الموظفين في قطاع التعليم، وعلى الرغم من

استئناف الحكومة الشرعية دفع مرتبات الموظفين في المحافظات الخاضعة لسلطتها بدءًا من عام 2018م؛ فقد استمر انقطاع المرتبات في المحافظة الخاضعة لسلطة الحوثيين.

لقد أدى انقطاع المرتبات الشهرية إلى تدهور الوضع المادي والمعيشي للعاملين في قطاع التعليم، ومن ثم صعوبة تأمين أساسيات حياتهم اليومية لهم ولأسرهم، وهو ما دفع معظمهم إلى العمل في مهن أخرى لتوفير حاجاتهم الأساسية وإعالة أنفسهم وعائلاتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل معظم العاملين في قطاع التعليم في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي يعملون بدون مرتبات بسبب تخوفهم من الإجراءات التعسفية التي قد يتعرضون لها، ومنها فصلهم من وظائفهم وتعيين آخرين بدلا عنهم.

أما الإنفاق الحكومي على التعليم؛ فعلى الرغم من كونه أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى الاهتمام بالتنمية البشرية؛ فإن الموارد المالية المتاحة للدولة خلال المدة 2015-2016 لم تكن تسمح إلا بتمويل الرواتب الأساسية للموظفين الحكوميين (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص ص13-14)، ومن ثم توقفت نفقات الموازنة العامة على الجوانب الرأسمالية والاستثمارية كليًا منذ نهاية عام 2015م بسبب ظروف الحرب ومحدودية الموارد المحلية، علاوة على توقف دعم المانحين لمشاريع التنمية، الأمر الذي أثر سلبًا في توافر الخدمات العامة ومنها خدمات التعليم (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016، ص4).

ولم يعد ثمة منذ العام 2016م موازنة عامة موحدة وشفافة لليمن، وذلك بسبب انقسام البلاد إلى سلطتين سياسيين وإداريتين واقتصاديتين، وفقدان السيطرة على أدوات السياسة المالية، وتوقف العمل وفق موازنة عامة للدولة؛ إذ عملت الحكومة المعترف بها دوليا دون موازنة عامة معلنة ومحددة خلال العامين 2016م- 2017م، إلى أن تم الإعلان عام 2018م عن أول موازنة عامة تأشيرية هي الأولى منذ بدء الحرب (مركز الإعلام والدراسات الاقتصادية، 2018، ص7)، ثم موازنة عامة بعد نقل السلطة من الرئيس السابق هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي في 7 إبريل من العام 2022م، وفي المقابل استمرت جماعة الحوثي بإصدار موازنة عامة تمت مناقشتها في مجلس النواب الخاضع لسيطرتها، الا أنها توقفت عن ذلك في السنوات الأخيرة ولم تعلن عن أي أرقام بعد منتصف عام 2017م (مركز الإعلام والدراسات الاقتصادية، 2018، ص7).

لقد أدت الحرب إذن إلى توقف الإنفاق على التعليم، وتحويل مسار الأموال العامة بعيدًا عن الخدمات الأساسية ومنها التعليم، وهو ما قلّص الخدمات التعليمية في مقابل دعم الأغراض القتالية والأعمال المسلحة.

3-تأثير الحرب في ازدياد حالة الفقر:

أنتجت الحرب الحالية زيادة هائلة في مستويات الفقر، وقد كانت التقديرات قبل الحرب الراهنة تشير إلى أن حوالي نصف السكان تقريبًا والبالغ عددهم (12,9) ملايين يمني يعيشون تحت خط الفقر، منهم 19% من السكان البالغ عددهم (4,9) ملايين يعيشون في فقر مدقع (مويار وآخرون 2019ب، ص22).

وقد أثرت الحرب سلبا في مجمل الأنشطة الاقتصادية، وأدت إلى تدهور مضاعف في الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من اليمنيين، وجرت ملايين اليمنيين إلى براثن الفقر والعوز، بسبب فقدان الدخل الأسري أو انخفاضه،

فمن ناحية لم يتلق موظفو القطاع العام الذي يعمل به (35%) من العمالة اليمنية رواتب كاملة ومنتظمة منذ أيلول/ سبتمبر من العام 2016م، ومن ناحية ثانية أغلقت ثلث الشركات في القطاع الخاص، وقلصت كثيرًا من أعمالها وسرحت نتيجة لذلك أعدادًا كبيرة من العمالة التي كانت لديها، ما أدى إلى قطع مصادر دخلهم (مويار وآخرون، 2019 ب، ص23).

لقد أجبرت الحرب اقتصاد البلاد على التوقف، ما أدى إلى تزايد معدلات الفقر بشكل متصاعد، ورغم غياب الإحصاءات الرسمية لهذه المعدلات؛ فإن المعلومات الجزئية والتقديرات الأولية –بحسب محددات البنك الدولي لخط الفقر (بما يعادل (1.90) دولار دخل الفرد في اليوم) – تشير إلى ارتفاع معدل الفقر في اليمن من نسبة (33%) نقطة مئوية منذ عام 2014م، إلى حوالي (52%) بالمائة من السكان في عام 2019م (مجموعة البنك الدولي، 2019، ص2).

لقد أسهم الانخفاض الكبير في موارد الدولة إلى انهيار الشبكة الرسمية للأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة، كما أدى التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الأسر، ما جعل من خيار الانضمام إلى الجماعات المتقاتلة أو الدخول في أنشطة اقتصادية متعلقة بالحرب والصراع فرصًا سانحة يمكن أن تدر على الأفراد دخلا اقتصاديا يعينهم على تسيير شؤون حياتهم (مجموعة البنك الدولي، 2019، ص2).

كما فاقمت الحرب من مشكلة عدم المساواة في الدخل، فعلاوة على أن استمرارها دفعت بالمزيد من السكان إلى براثن الفقر، فقد أدت إلى زيادة كبيرة في مستوى الافتقار، أي إن غالبية اليمنيين الفقراء صاروا أسوأ حالاً من ذي قبل، وفيما اتسعت فجوة الفقر وازدادت معاناة كثير من الأُسر الواقعة في قاع هرم التوزيع، استفاد في الوقت نفسه بعض الأفراد والجماعات من اقتصاد الحرب المتنامي باستغلالهم لحالة الحرب هذه ليصبحوا أكثر ثراء، وهو ما أدى إلى زيادة عدم المساواة (مويار، وآخرون، 2019أ، ص39).

وبالجملة يمكن القول: إن الحرب المستمرة منذ ثمان سنوات لم تؤد إلى دفع المزيد من الناس إلى الفقر فحسب، بل جعلت الفقر أشد حدة، ومن المتوقع أن تزداد فجوة الفقر–وهي مقياس لمتوسط المسافة بين الدخل الفعلي وخط الفقر– إذ تشير بعض الدراسات والتوقعات إلى أنه في حال استمرت الحرب حتى عام 2030م؛ ستكون اليمن أفقر دولة في العالم، إذ سيعيش (88%) بالمائة من السكان على أقل من (3,10) دولار أمريكي في اليوم، وسيعيش (78%) بالمائة منهم على أقل من 1,90 دولار أمريكي بحلول العام نفسه، ويتوقع أن يكون عمق الفقر أكثر بنحو (12) ضعفًا عما كان عليه في عام2014م (مويار وآخرون، 2019أ، ص39).

وبحسب نتائج الدراسة نفسها والسيناريوهات التي وضعتها؛ فإنه لن يقتصر الأمر على بقاء الأغلبية الساحقة من اليمنيين تحت خط الفقر، بل سيصل عمق الفقر إلى أسوأ مستوى له في العالم، وسيعاني الشعب بأكمله من سوء التغذية، وأن أكثر الناجين من الموت سيصابون بنقص نمو طيلة حياتهم، إلى جانب الآثار

المرتبطة بذلك على الصحة والتعليم والإنتاج، وستؤدي المستويات المرتفعة من عدم المساواة إلى تهتك النسيج الاجتماعي، وهو ما سيجعل اليمن أكثر عرضة للصراعات والفوضى في المستقبل (مويار وآخرون، 2019ب، ص52).

النتائج والتوصيات:

1-النتائج:

تناولت الدراسة الحالية تأثير الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية في اليمن بعد عام 2014م، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

1- تتسم الحرب الأهلية الراهنة التي تشهدها اليمن منذ نهاية العام 2014م وحتى الآن بحدة العنف والصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي.

2- أدت الحرب الأهلية إلى انهيار مؤسسات الدولة اليمنية، وتقسيم البلد إلى مناطق سيطرة ونفوذ بين الأطراف الرئيسية للصراع، ودفعت به إلى حالة من الفوضى تدهورت معها الأوضاع العامة والمعيشية بصورة غير مسبوقة.

3- انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن منذ العام 2015م حتى العام 2019م، وتراجع ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية خلال المدة نفسها، كما تراجعت قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، وقيمة مؤشر التنمية بحسب الجنس وقيمة مؤشر الفوارق بين الجنسين، وهو ما يشير إلى زيادة الحرمان التي تعاني منها النساء والفتيات، وزيادة حالة اللامساواة في اليمن خلال سنوات الحرب الماضية.

4- تمثلت أبرز تأثيرات الحرب وعدم الاستقرار السياسي في الصحة بزيادة انتشار الأمراض وعودة ظهور بعض الأوبئة، وتراجع قدرة اليمن على التعامل مع الأوبئة والأمراض المتفشية، وانقطاع إمدادات المياه النظيفة، وتأثر شبكات الصرف الصحي نتيجة تعرض البنية التحتية للتدمير أو الأضرار الجزئية، وزيادة معدلات الوفيات من الأطفال والأمهات، وزيادة انعدام الأمن الغذائي لتصل إلى 80% من السكان، وزيادة نسبة سوء التغذية وبخاصة لدى الأطفال، وعدم قدرة نسبة كبيرة من السكان على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية أو الحصول عليها نتيجة توقف أكثر من نصف المرافق الطبية عن العمل، والنقص الكبير في المختصين والعمالة الصحية والمعدات الدوائية والأدوية، وعدم تلقي أغلب العاملين في القطاع الصحي رواتبهم منذ نهاية العام 2016م وتوقف الإنفاق العام على المجال الصحي.

5- تمثلت أبرز تأثيرات الحرب وعدم الاستقرار السياسي في التعليم ومؤشراته بالحرمان من الوصول إلى التعليم وصعوبة الالتحاق بمؤسساته، والحد من الطلب على التعليم بطرق مختلفة، ونقص الخدمات التعليمية وتراجع مستوى جودتها، وتوقف الإنفاق العام على التعليم، وانقطاع المرتبات الشهرية عن نسبة كبيرة من العاملين في قطاع التعليم منذ نهاية 2016م.

6- انتجت الحرب الحالية زيادة مطردة في مستويات الفقر، حيث دفعت ملايين اليمنيين إلى براثن الفقر والعوز، بسبب فقدان الدخل الأسري أو انخفاضه، كما فاقمت من مشكلة عدم المساواة في الدخل.

7- من المتوقع أن يؤدي استمرار الحرب الأهلية الحالية وحالة عدم الاستقرار السياسي في اليمن إلى مزيد من تدهور قيمة مؤشر التنمية البشرية، واستمرار تراجع ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية وفي قيمة المؤشرات الأخرى المرتبطة به، وفي مؤشرات الصحة والتعليم، وزيادة انخفاض مستوى الدخل، وزيادة انتشار الفقر، وزيادة كبيرة في عمقه، ومن ثم المزيد من خسارة اليمن للمنجزات التنموية التي تحققت خلال العقود السابقة على محدوديتها وتواضعها.

2- التوصيات:

إن أي توجه للحد من التأثيرات السلبية للحرب وعدم الاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية والارتقاء بها يتطلب استقرارا سياسيا ومؤسسيا؛ لأن توافر هذا الاستقرار يمثل شرطا أساسيا وحجر الزاوية لوضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بوقف التدهور الحاصل في مؤشرات التنمية البشرية أو إنجاز أي تقدم حقيقي في تحسين مستواها، وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

1- يمثل وقف الحرب الأهلية الحالية التي تشدها البلاد منذ ثمان سنوات بصورة نهائية الخطوة الأولى الضرورية والملحة نحو استعادة الاستقرار السياسي ووقف تدهور الأوضاع العامة في البلد، والحد من تأثيرات الحرب الكارثية في مختلف جوانب الحياة بما في ذلك مؤشرات التنمية البشرية.

2- يجب على أطراف النزاع المسلح في البلاد تحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية والعودة إلى طاولة الحوار لحل الخلافات السياسية وإنجاز تسوية سياسية عادلة وشاملة تشمل جميع الأطراف والمكونات السياسية والمجتمعية، وضمان الالتزام بتنفيذها بما يؤدي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في البلد.

3- أهمية معالجة المشكلات الداخلية الناجمة عن الحرب، وفي مقدمتها الانقسام الحاصل في مؤسسات الدولة اليمنية وتوحيدها، واستعادة دورها وأداء وظائفها، بما في ذلك المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الأساسية؛ لأن ذلك سينعكس ايجابًا على توافر هذه الخدمات وتحسن مؤشرات التنمية البشرية.

4- أهمية العمل على وقف التدهور الاقتصادي لاسيما التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وتوحيد سعر صرفها في عموم مناطق البلاد، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- أهمية توفير المساعدات الإنسانية وزيادتها في الوقت الراهن للحد من مشكلة زيادة انعدام الأمن الغذائي، وتفاقم مشكلة سوء التغذية.

6- ضرورة صرف مرتبات الموظفين العموميين في عموم محافظات الجمهورية بما في ذلك العاملون في مجال الصحة والتعليم، وعدم اخضاع صرفها للحسابات السياسية المتعلقة بأطراف النزاع، ورفع الأجور والمرتبات العامة بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار؛ للحد من تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة انتشار الفقر وتوسع رقعته.

7- أهمية تطبيع الأوضاع العامة وإنهاء المخاطر الأمنية بما يؤدي إلى تأمين الوصول إلى الخدمات العامة والحصول عليها في ظروف طبيعية وآمنة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية.

8- أهمية تسخير الأموال العامة للإنفاق الحكومي على توفير الخدمات الأساسية لاسيما الصحة والتعليم؛ لأن ذلك يسهم في الحد من تراجع مؤشرات التنمية البشرية وزيادة وتيرتها.

9- أهمية البدء في إعادة إعمار ما دمرته الحرب من بنى تحتية ومرافق تقديم الخدمات، وإعادة تشغيلها، وهو ما سيسهم في الحد من التأثيرات السلبية للحرب في مؤشرات التنمية البشرية.

المراجع:

ابن منظور، جمال الدين مُحَّد بن مكرم (د.ت). *لسان العرب*، بيروت: دار صادر.

إدعلي، أحمد (2019، يناير). الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي. *مجلة سياسات عربية*، الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسيات، (36)، 46-60.

الارياني، قيس. (2014، إبريل). ربيع اليمن وتحديات التنمية، *مجلة سياسات عربية*، الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسيات، (8)، 69-113.

الأمم المتحدة. (2019). اليمن: *نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2019*.

الأمم المتحدة. (2019، فبراير). *خطة الاستجابة الإنسانية يناير – ديسمبر 2019*.

الأمم المتحدة، الإسكوا. (2018). *تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة إلى سن الرشد، أدلة من المنطقة العربية الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، (5)*، بيروت: مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا. بيت الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1990). *تقرير التنمية البشرية لعام 1990*، القاهرة: وكلة الأهرام للإعلان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2005). *تقرير التنمية البشرية 2005*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). *أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي*.

البستاني، باسل. (2009). *جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بغورة، الزواوي. (2007 ديسمبر). مسألة الحرب في الفلسفة المعاصرة، *مجلة عالم الفكر*، 36(2)، 51-76

جار الله، عاتق. (2020). *بوصلة الصراع في اليمن: دراسة لأهم التحولات الإستراتيجية. المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية*.

جميح، مُحَّد. (2014، نوفمبر). المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، *مجلة سياسات عربية*، الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسيات، (17)، 16-23.

الجميل، سيار. (2007، ديسمبر). الحرب ظاهرة تاريخية: مدخل من أجل فهم سوسيولوجي، *مجلة عالم الفكر*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 36، (2)، 7-35.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2014). كتاب الإحصاء السنوي 2014.

الحالمي، درهم محسن أحمد. (2009). *دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي2003-2008: أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة*، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت)، الأردن.

حسن، حمدي عبد الرحمن. (1996). *العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية*. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

خير الدين، شمامة. (2014، يوليو). الحرب بين التقنين والتحريم، *مجلة سياسات عربية*، الدوحة: المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسيات، (9)، 31-41.

زاهر، ضياء الدين. (2003). *التعليم العربي وثقافة الاستدامة. سلسلة كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية*.

السرحان، حسين أحمد دخيل. (2015، سبتمبر). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003. *مجلة أهل البيت*، (18)، 16-44.

السعد، حسام، ومصطفى، طلال. (2017، نوفمبر). *مؤشرات التنمية البشرية في سوريا قبل الثورة وبعدها*، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 1-26.

سلطان، حامد، والشربناصي، رمضان علي. (1978). *التشريع الإسلامي والنظم القانونية الوضعية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيد، مُحَمَّد محمود. (2015). إستراتيجية الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي؟، العراق اليوم 2015/11/1، موقع دراسات وبحوث، بتاريخ 18/ 4/ 2022. مسترجع من: http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=49521

الشاهر، شاهر. (2021). الاستقرار السياسي ومعاييره ومؤشراته. موقع مؤسسة دام برس الإعلامية بتاريخ 9/12/ 2021. مسترجع من:
https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

عمار، حامد. (2007). *مقالات في التنمية البشرية*، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

العماري، سلمان. (2019). واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن، تقدير موقف، مركز رؤيا للبحوث والدارسات، بتاريخ 2021/10/8 مسترجع من: http://ruyaa.cc/Page/8845/

عمر، أحمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصر*. القاهرة: عالم الكتب.

غاستون، ب. (1983). *الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية* (عباس الشربيني، مترجم). بيروت: دار النهضة العربية.

غاستون، ب. (1983). *هذه هي الحرب* (مروان القنواتي، مترجم). باريس: منشورات عويدات.

فرجاني، نادر. (2002، سبتمبر). التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس، *مجلة المستقبل العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (283)، 66- 84.

القاضي، محمد حسن. (2018). *الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي*، مركز الخليج للدراسات الإيرانية.

كاخيا، إسماعيل. (2003، يونيو/حزيران). تصنيف الحروب الحديثة وفق المعايير الحالية المعاصرة، سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 6(18)، 1-10.

كلاوزفيتز، كال فون. (1988). *الوجيز في الحرب*، (أكرم ديري والهيثم الأيوبي مترجم). (ط2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2017). المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، (13).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2015). اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات. (4)، نيويورك، 1-66.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2018، ربيع). *مجلة الإنساني*، (63)، المركز الإقليمي للإعلام.

مجموعة البنك الدولي. (2016، يونيو). مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2017-2018.

مجموعة البنك الدولي. (2017، مارس). اليمن: الأولويات العاجلة لتعافي قطاع التعليم بعد الانتهاء من الصراع، مذكرة سياسات اليمن رقم (4) بشأن تقديم الخدمات الشاملة، د. ن.

مجموعة البنك الدولي. (2017، مارس). معالجة شحة المياه الحادة خلال فترة الإعمار وما بعدها: مذكرات سياسة اليمن رقم (4) بشأن تقيم الخدمات.

مجموعة البنك الدولي. (2019، شتاء). اليمن: تقرير موجز عن الأوضاع الاقتصادية.

مجموعة البنك الدولي. (2021، سبتمبر). قطاع الصحة في اليمن: مذكرة سياسات.

محمود، أحمد إبراهيم. (2000). *ظاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا: دراسة في أسباب نشأة الظاهرة ونتائجها*، (رسالة ماجستير، قسم النظم السياسية والاقتصاد، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة).

محمود، أحمد ابراهيم. (2001). *الحروب الأهلية في أفريقيا، القاهرة*: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

المذحجي، ماجد وأحمد، أسيل سيد والمسلمي، فارع. (2015، يونيو) *أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام*، ورقة سياسات، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

مركز الإعلام والدراسات الاقتصادية. (2018). مؤشرات الاقتصاد في اليمن عام 2018.

مركز الدراسات والإعلام التربوي. (2015). خارج أسوار المدارس: تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسف). (2020). المياه تحت القصف، 2، نيويورك.

منظمة الصحة العالمية. (2021). المرصد الصحي العالمي، تاريخ التصفح 2021/4/7. مسترجع من: https://www.who.int/data/gho/data/countries/country-details/GHO/yemen?countryProfileId=662ad2cd-d045-4d4b-8fc9-bf7913de935

منظمة الصحة العالمية. اليمن: ضمان الحصول على خدمات محسنة في مجال المياه والصرف الصحي في المرافق الصحية بتاريخ 25/4/ 2022، مسترجع من: https://express.adobe.com/page/3TMVYYoV6Cqgs/

الموسوي، حنان عبد الخضر. والموسوي، عبد الوهاب مُحَمَّد جواد. وبخيت، وحيد نعمة. (2017، مايو). أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق. *المجلة العلمية لجامعة جيهان– السليمانية*. (3)، 487-505.

موسى، هاني. (2019، مارس). أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسيات، (37)، 49-66.

مؤشر الأمن الصحي العالمي. (2021). الموجز القطري لمؤشر النظام المتوائم لعام 2021 اليمن، بتاريخ 2022/4/27م مسترجع من: https://www.ghsindex.org/country/yemen/

موبار، جوناثان دي. وحنا، تيلر. وبول، ديفدكي. وميبس، برندر أر. (2019أ). *تقييم الحرب على التنمية في اليمن*. صنعاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

موبار، جوناثان دي، وحنا، تيلر، وبول، ديفدكي، وميبس، برندر أر. (2019ب). *تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة*. صنعاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2016، يوليو). المستجدات الاقتصادية، (16).

يحيى، الجيلاني بن الحاج، والبليش، بلحسن، وبن هادية، علي. (1997). *القاموس الألفبائي*. (ط)10. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة.

يونيسف. (2014، اكتوبر). اليمن: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدارس.

يونيسف. (2016). أطفال اليمن على حافة الهاوية: تأثير النزاع والعنف على الأطفال.

يونيسف. (2016). السقوط في دائرة النسيان: أطفال اليمن.

يونيسف. (2018). بتاريخ 2022/4/28. مسترجع من: https://www.unicef.org/yemen/reports/yemen-parenting-war-zone-series

يونيسف. (2020). المياه تحت القصف، 2، نيويورك.

يونيسف. (2021، يوليو). عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على التعليم في اليمن.